العلاقة بين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاقتصاد المصري

نماذج من تجارب دول آسيوية

The relationship between the development of Small and Medium Enterprises and supporting The Egyptian Economy -Models from the experiences of Asian Countries

د/ هيام سالم زيدان احمد

مدرس اقتصاد بمعهد الالسن العالي للسياحة والفنادق والحاسب الالي

ملخص البحث:-

يهدف هذا البحث إلى التأكيد علي مدي الأرتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة,وتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر من خلال خلق فرص العمل والمساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة وتحسين الإنتاجية وتوليد الدخل, وكيفية الإستفادة من تجارب بعض دول شرق وجنوب شرق أسيا في هذا المجال, وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تم دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر, والمعوقات التي تواجهها والإستراتيجيات التي اتخذتها الحكومة لتفعيل دور هذه المشروعات في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية, وفي ضوء نتائج البحث تم أقتراح عدة توصيات.

الكلمات المفتاحية:-المشروعات الصغيرة والمتوسطة- التنمية الاقتصادية -- مصر- دول شرق وجنوب شرق اسيا.

Abstract

The objective of this study is to emphasize the extent to which small and medium enterprises are linked and achieve economic development in Egypt by creating job opportunities and contributing to alleviating the problem of unemployment,

improving productivity and generating income and benefiting from the experiences of some East and Southeast Asian Countries in this field, In order to achieve the objectives of the research, the current situation of small and medium enterprises in Egypt was examined and the obstacles faced by them, the strategies adopted by the government to activate the role of these projects in the service of the objectives of economic development, In light of the results of the research, a set of recommendations were proposed.

Key Words: Small and Medium Enterprises- Economic Development- Egypt- East and Southeast Asian Countries.

المقدمة:-

للمشاريع الصغيرة أهمية استثمارية كبيرة ناتجة عن أنتشارها الواسع جغرافياً، الأمر الذي يؤدي إلي إحداث تنمية شاملة وفعالة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والإجتماعي، وتساعد علي تحقيق ترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة, فهي إداة تنمية تعمل علي خلق العديد من فرص العمل وخلق طاقة إنتاجية جديدة, ورفع مستوي المعيشة وزيادة القدرة التصديرية مما ينعكس علي معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلي ميزان المدفوعات وجميع المؤشرات الاقتصادية.

مشكلة البحث:

أهتم البحث بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور هام في التنمية الاقتصادية, وعلاج كثير من المشكلات الاقتصادية والإجتماعية مثل البطالة والتضخم وعجز ميزان المدفوعات, ونقص العملة الصعبة, حيث ضرورة التسويق والتوعية لهذه المشروعات وأهميتها في عملية التنمية, والعمل علي تذليل العقبات المؤسسية والتشريعية أمام القطاع غير الرسمي لدمجة بالقطاع الرسمي, وتسويق منتجاته

وتصديرها, وتحسين البنية التحتية المشجعة علي الأستثمار, ويبلغ عدد هذه المشروعات في مصر حوالي ٣,٨ مليون مشروع ,وتساهم بنسبة ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي, كما تشكل أكثر من ٩٩,٧% من مشروعات القطاع الخاص, وتستوعب ما بين ٦٥الي ٧٥% من العمالة, وتبلغ حجم الإحتياجات التمويلية السنوية لهذه المشروعات حوالي مليار دولار, لكن الجهات التمويلية لا تلبي أكثر من ١٠% فقط من هذه الإحتياجات, لذلك يقوم البنك المركزي بإصدار قرارات لتشجيع المصارف علي زيادة التمويل لها,كما قامت الحكومة المصرية بضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الي وزارة التجارة والصناعة ليصبح اسمها وزارة التجارة والصناعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي سبيل ذلك سيحاول البحث طرح الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هو مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها؟
٢. كيف تساهم المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد المصري ؟
٣. كيف تستفاد مصر من التجربة التنموية لدول شرق وجنوب شرق أسيا؟

أهداف البحث:- يهدف البحث إلي:-

١- إلقاء الضوء علي العلاقة بين نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية .
٢- الإستفادة من تجارب دول شرق وجنوب شرق أسيا وكيفية تطبيقها بمصر.
٣- الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في تطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر.

أهمية البحث:- وتتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

١- يعمل البحث على دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر, والمعوقات التي تواجهها, وكيف تساهم في التنمية الاقتصادية.
٢- إلقاء الضوء علي كيفية الإستفادة من تجارب دول شرق وجنوب شرق أسيا وإهتمامها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية.

فروض البحث: يقوم البحث على الفروض التالية:-

١- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة البطالة في مصر.

٢- توجد علاقة أرتباط قوية بين فعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية.

منهج البحث:-

المنهج الاستقرائي: فقد تم أستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي من خلال الإعتماد على المراجع والكتب، وتقارير المنظمات والمؤتمرات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية كما تم التعرض لنماذج من تجارب بعض دول شرق وجنوب شرق أسيا وكيفية الأستفادة منها للتطبيق في مصر.

حدود البحث:

١- الحدود الزمانية:- تناول البحث الفترة من عام ٢٠١٢-٢٠١٨

٢-الحدود المكانية :- مصر وبعض دول شرق وجنوب شرق أسيا.

الدراسات السابقة:-

١- المنصوري،عبد الرحمن(٢٠١٣) "تجربة كوريا الجنوبية عوامل النجاح وتحديات المستقبل" **كان هدف هذه الدراسة** أستعراض أهم عوامل النجاح الداخلية والخارجية في التجربة الكورية الجنوبية وأهم التحديات المستقبلية , **ومن نتائجها** أهمية دور الدولة,والتعاون بين القطاعين العام والخاص, والبحث العلمي, والإهتمام بالصناعات الصغيرة.

٢- سانية،عبد الرحمن(٢٠١١) **"**قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية**" وتهدف هذه الدراسة إلى** التعرف علي العوامل التي أدت إلى الانطلاق ، ودور الأستثمار الأجنبي المباشر وأكتساب التكنولوجيا, **وخلصت هذه الدراسة** إلي عدة نتائج منها إن أهم عوامل التنمية التعليم والأستثمار الأجنبي المباشر والإستقرار السياسي.

٣- الصوص, سمير(٢٠١٠)" بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة-نماذج يمكن الإحتذاء بها في فلسطين" **وهدفت هذة الدراسة** إلي بيان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية في دول العالم المتقدمة والنامية **وخلصت** هذه الدراسة إلي ضرورة خلق بيئة مشجعة لإقامة هذه المشاريع, وتوفير التدريب المهني والتمويل المناسب.

4- Collins, Susan (2013): **"Lessons for Development from the Experience in Asia: (Lessons from Korean Economic Growth)".**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم الدروس التنموية التي يمكن الإستفادة منها من التجربة التنموية لكوريا الجنوبية، كما **توصلت الدراسة** إلي عدة نتائج منها أن الأهتمام بالعنصر البشري والعمل على تطويره هو السبب الرئيسي لنجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

5- Marcus, Noland (2011): "Korea's Growth Performance: Past and Future"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التدخلات الحكومية في الأداء الاقتصادي لكوريا الجنوبية، ومن نتائج هذه الدراسة أنها استطاعت تواجه التحديات والمشاكل الاقتصادية ،مع حرصها على تحقيق معدلات تنمية متميزة.

6- Gebru (2009)"Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold? "

هدفت هذه الدراسة التعرف علي دور المشروعات الصغيرة في القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في بولندا , **وتوصلت الي** ضرورة تشجيع الحكومة للصناعات الصغيرة.

وأهم ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة أنها تناولت العلاقة بين تطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل جديدة وتخفيض

نسبة البطالة, ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مصر, وذلك من خلال التكامل بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة.

خطة البحث:- يتضمن البحث مبحثين كالأتي:-

المبحث الأول:- الإطار النظري وتجارب دول شرق وجنوب شرق أسيا.

المبحث الثاني:- المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

أخيرا وليس بأخر خاتمة البحث وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار النظري وتجارب دول شرق وجنوب شرق أسيا

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة في الاقتصاد القومي في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على السواء.

أولاً:- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

توجد معايير عديدة يتحدد علي اساسها مفهوم المشروعات الصغيرة وتختلف هذه المعايير من دولة إلي أخري نتيجة إختلاف الإمكانيات والظروف الاقتصادية**(فزع,٢٠١٣)** , فالمشرروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية, كما قد يختلف تقييم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو التي يمر بها اقتصاد تلك الدولة ومن المعايير المستخدمة (العمالة – رأس المال – الأنتاج- حجم ونوعية الطاقة المستخدمة- مستوي التقدم التكنولوجي, وأكثر هذه المعايير أستخداماً معيار العمالة, ولا يقتصر مصطلح المشروعات الصغيرة علي القطاع الخاص وأصحاب الأعمال فقط فهو يشمل أيضاً المشروعات المنزلية **(الأسرج ,٢٠٠٦),** وهناك معايير كمية للتفرقة بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة ، ومعايير أخرى أساسية ومنها طبيعة النشاط، الإطار التنظيمي للنشاط**(عبد الغني,٢٠٠٧) وتعرف المشروعات الصغيرة في مصر** بإنها التي لا يزيد عدد العاملين فيها علي ٥٠ عامل

ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠,٠٠٠ جنية ولا يجاوز مليون جنية, حيث أعتمد التعريف علي عنصري رأس المال وعدد العمال **(الإسرج,٢٠١٣).**

ثانياً:- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

١- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور في توفير نحو٨٠%من مجموع فرص العمل في مختلف دول العالم، وتساهم بنحو**٨٥%**من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لها **(رشيد وأخرون,٢٠١٣),** وتساهم في توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة**(البلتاجي,٢٠١٢)**, مما, يخفف من حدة الفقر, وقدرة هذه المشروعات علي توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية**(بوهنة علي ,٢٠١٠)**.

٢- توفير خدمات الإنتاج والصناعات المغذية للمشروعات الكبيرة, وأيضاً الإستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.

٣- تعمل علي تحقيق المنافسة الاقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي للاقتصاد

٤- تدعم الاقتصاد الوطني بمشروعات اقتصادية تقوم علي الإبتكار والتجديد وزيادة الصادرات ولا تحتاج الي أموال ضخمة **(BERNARD,2007)** .

٥- تعمل علي الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالبيئة المحلية**(القهبوي-الودانى,٢٠١٢)** ,وتسهم في تكوين أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتساعد على تقليل فجوة التنمية بين الحضر والريف, كما تساهم في نشر القيم الإيجابية في المجتمع وذلك بتحقيق العدالة الإجتماعية والإقليمية**(دويدار-عمارة,٢٠٠٨).**

٦- توفير العملة الصعبة من خلال زيادة الصادرات والتقليل من الواردات, وتوفير ما يحتاجه السوق المحلي**(مقري, ويحياوي,٢٠١١)**.

ثالثاً:- التحديات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

١- **معوقات تسويقية وأدارية :-**عدم وجود منافذ تسويقية لمنتجات وخدمات هذه المشروعات، وعدم أتباع أساليب الإدارة الحديثة حيث قيام شخص واحد بجميع

المهام الإدارية **(أبو ناجي, ٢٠١٤)** ونقص المعلومات والإحصاءات, وبالتالي ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة.

٢- **معوقات فنية :-**عادة ما تعتمد هذه المشاريع على خبرات أصحابها ، كما أنها لا تتبع الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية.

٣- **معوقات تمويلية :-**الإمكانيات المالية محدودة، لأنها غالباً تعتمد على التمويل الذاتي، وصعوبة حصولها علي قروض ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل لعدم توافر الضمانات اللازمة**(الدهشان, ٢٠١٧)**, وعدم أنتظام التدفقات المالية مما يزيد من مخاطر الأئتمان الممنوح لها.

٤- **معوقات تنظيمية وتشريعية:-** حيث تعدد إجراءات الإنشاء وصعوبة الحصول علي التراخيص الرسمية, بالإضافة إلي أن القوانين واللوائح المطبقة في كثير من الدول خاصة النامية تميز المشروعات الكبيرة علي حساب المشروعات الصغيرة **(أبو ناجي, ٢٠١٤)**

وهذه التحديات السابقة تؤكد أنه لكي تنجح المشروعات الصغيرة في إداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية, لابد من تبني إستراتيجية تعمل علي توفير الخدمات الفنية والإدارية والتسويقية والتمويلية لها, وذلك ضمن إطار إستراتيجية تنمية عامة.

رابعاً:- آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

١-**التصنيف طبقاً لنوعية التمويل** حيث ينقسم إلي **ثلاث أنواع** هم التمويل **الرسمي** من خلال المؤسسات المالية, والتمويل **غير الرسمي** من خلال الإقتراض من الأهل والأصدقاء, والتمويل **شبة الرسمي** كإقراض المؤسسات المالية التعاونية وصناديق التنمية المحلية **(دوابة,٢٠٠٦).**

٢- **رأس المال المخاطر** الذي يشارك فى الملكية لتأسيس المشروعات, ويتم ذلك من خلال صندوق يستخدم لتمويل الإستثمارات فى الأعمال الخاصة وهذه النسبة من ٢٠-٤٠% **(الإسرج ,٢٠٠٦).**

٣- **التأجير التمويلي** للحصول علي رأس المال متوسط الأجل وهو يسمح بالإستفادة من التحول التكنولوجي ,ويعتبر بديل جيد في بعض الدول التي تعاني من نقص في رأس المال مثل مصر.

٤- **البورصات الخاصة بالمشروعات الصغيرة** ويتم ذلك من خلال طرح أسهمها في البورصة, أو من خلال الطرح المبدئي للأسهم علي الجمهور.

٥- **التمويل الأسلامي** من خلال الصكوك الخيرية والأستثمارية, والمشاركة التي تنتهي بالتمليك, والمضاربة والتمويل بالمرابحة

٦- **برامج التعليم والتدريب والتسويق** وذلك من خلال إدراج أهمية الصناعات الصغيرة في المناهج التعليمية, والتدريب علي أستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقسيم العمل وإدارة الوقت**(طشطوش,٢٠١٢),** والتسويق من خلال دعم أشتراك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المعارض الداخلية بتخصيص نسبة لهم لا تقل عن ١٠%, ودعم صادرات المشروعات الصغيرة والأشتراك في المعارض الدولية**(http://www.mti.gov.eg11-12-2018)**

خامساً:- تجارب دول شرق وجنوب شرق أسيا:-

نهتم في هذا الجزء من الدراسة بعرض مجموعة من التجارب الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكيفية الإستفادة من نتائجها في وضع إستراتيجية شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المشروعات في مصر، وجدير بالذكر أن مصر قد أنضمت إلى معاهدة الصداقة والتعاون لرابطة دول جنوب شرق آسياعام ٢٠١٦ ، وهذه الخطوة تأتي في إطار توجه مصر نحو توثيق العلاقات مع الدول الآسيوية وجذبها للاستثمار في المشاريع المصرية وبصفة خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١- **تجربة اليابان:-** تعتبر اليابان واحدة من الدول المتقدمة التي وضعت إستراتيجية تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث فوضت الشركات الكبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة صناعة جزء كبير من المنتجات التي تحتاجها،مما أدى إلى توفير فرص عمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة, ويتم

تعريف المشروعات الصغيرة على أساس معيارين، هما رأس المال، وعدد العاملين، ففي القطاع الإنتاجي يعتبر المشروع صغير إذا كان رأس ماله ٣٠٠مليون أو أقل، وعدد العاملين به٣٠٠ عامل أو أقل, وفي القطاع الخدمي يعتبر المشروع صغيراً إذا كان رأسماله لا يتعدى ٥٠مليون **(Economist Intelligence Unit, 2010)**, ركزت التجربة اليابانية في دعم المشروعات الصغيرة على عنصر التدريب، وتوفير الدعم في مجال التسويق، وإعطائها حصة من المشتريات والعقود الحكومية، وإعطاء إعفاء ضريبي، وتوفير ضمان ضد مخاطر عدم سداد القروض,ومن النتائج التي حققتها التجربة اليابانية أن نسبة تلك المشروعات إلى إجمالي عدد الشركات ٩٩,٧%، كما بلغت نسبة العاملين بها٧٠,٢%,ونسبة مساهمتها في قيمة الصادرات ٥١,١% بينما نسبة القيمة المضافة الناتجة عن تلك المشروعات بلغت ٥٣,٨% **(Small, Medium enterprises, 2013).**

٢- **تجربة كوريا:-** تعتبر كوريا الجنوبية من الدول المتحولة اقتصاديا، كانت تصنف ضمن الدول النامية, حيث تعتمد على إنتاج سلعة زراعية واحدة وهي الأرز، وتعاني من نقص الموارد الطبيعة ومشاكل الفقر والبطالة والتخلف التي سببتها الحرب في الخمسينات, وبعد تطبيقها مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية هدفها التنمية الاقتصادية المستدامة,معتمدة في ذلك علي تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة, أصبحت تصنف ضمن الدول المتقدمة **(Sung-Youn, 2011,** ويتم تعريف المشروعات الصغيرة بإنها المشروعات التي توظف أقل من ٣٠٠ عامل, ولا يزيد رأسمالها عن ٨ بليون أيون, **ومن الخطوات التي اعتمدت عليها التجربة الكورية في مجال تنمية هذه المشروعات (الصوص,٢٠١٠) ما يلي:-**

إنشاء مصرف متخصص لتمويلها, وإصدار قانون التعاقد من الباطن لتشجيعها , وإصدار قانون يلزم الحكومة والمؤسسات العامة على شراء جزء من مستلزماتها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة, وتقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة لأفضل

١٠٠٠مشروع ، وذلك كخطة ضمن برنامج الدعم المخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة, وإنشاء مراكز للتجارة والأستثمار, بهدف تشجيع صادرات هذه المشروعات, وتوفير التمويل للمشاريع التي تعتمد على تطوير التكنولوجيا, وإنشاء صندوق لضمان مخاطر إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة, وكذلك منح إعفاء ضريبي للمشاريع التي تم إنشاؤها حديثا, **ومن نتائج هذه الخطة** تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٧-٨%, كما بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٣ مليون مشروع عام ٢٠٠٦ تمثل ما نسبته ٩٩,٩% من مجموع المؤسسات العاملة في كافة القطاعات, كما ساهمت في زيادة الأنتاج وخلق فرص عمل لعدد ١٠,٩ مليون عامل أي ما يعادل ٨٧,٥% من إجمالي القوي العاملة , بالإضافة إلي زيادة مساهمتها في الصادرات بنسبة ٣١,٩%, وتحسن هيكل الصناعة, والتكيف مع التطورات التكنولوجية حتي أصبحت رائدة في مجال الأبتكار(**Yank,2009**).

٣- **تجربة أندونيسيا:-** النموذج الإندونيسي من أهم النماذج في هذا القطاع، حيث تمتلك الحكومة الإندونيسية شركة عامة تدعى smesco وتعمل في مجال الترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة دول العالم، بالإضافة إلى الترويج في المعارض الدولية داخل وخارج إندونيسيا,أستطاع الاقتصاد الإندونيسي أن يحتل المكانة الأولى كأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، والرابع آسيويا بعد كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ويحتل المركز السادس عشر على المستوى العالمي، وذلك بفضل التطور الكبير الذى شمل مختلف القطاعات الاقتصادية، فتمكن من القضاء على البيروقراطية، والتحول من الاقتصاد المعتمد على تصدير الموارد الطبيعية إلى اقتصاد يرتكز على الصناعة المتطورة والخدمات اللوجستية والتقنية الرقمية,وقد تعرض الاقتصاد الإندونيسي للأزمة النفطية حيث كانت تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، الأمر الذي أدى إلى أرتفاع نسبة الدين الخارجي إلي ١٣٨مليار دولار، وأرتفاع نسبة التضخم إلى ٦٠%, مما أدي إلي وقوع ٢٥% من السكان تحت خط الفقر ,واستطاعت الحكومة أن تعيد هيكلة الاقتصاد الإندونيسي من خلال عدد من الإجراءات، كان أهمها إصلاح المنظومة

المصرفية بفتح المجال أمام الأستثمارات الأجنبية في هذا القطاع ، وتبنى خطة اقتصادية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١١، وضع في أولوياتها تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهيكلة قطاع الموارد الطبيعية، وتطوير القطاع الإداري للدولة، وتحرير قطاع الأستثمار من القيود، والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب, ولم يعتبر ارتفاع عدد السكان في إندونيسيا البالغ عددهم ٢٥٠ مليون نسمة تقريبا في عام ٢٠١٤ عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية، بل استفادوا من عدد السكان الكبير في صناعة سوق محلية ضخمة لزيادة دوران حركة رأس المال، بالإضافة إلى الأستفادة من الكثافة السكانية(**UNDP,2005**) كقوة بشرية فاعلة في الاقتصاد الإندونيسي, كما ساهمت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الإندونيسي بشكل كبير، سواء من خلال إنتاج المنتجات الوسيطة التي تدخل في الصناعات الثقيلة ،أو من خلال إنتاج منتجات نهائية للإستهلاك المحلى أو التصدير، بالإضافة إلى العائد الإجتماعي المتمثل في توفير تلك المشروعات لنحو ٥٤ مليون فرصة عمل (**بنك الأستثمار,٢٠١٧**).

٤- **تجربة سنغافورة:-** لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا وهاما في دعم وسد أحتياجات المشروعات الكبيرة، فقد قام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية وأنضم إليها بعد ذلك عدد كبيرمن البنوك الأخرى, وقد ظهر التعاون الواضح والأهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها لمساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية, كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية وإحتياجاتها(**الصوص,٢٠١٠**), وتتمتع سنغافورة بتوافر المقومات اللازمة للصناعة مثل الموقع الجغرافى بالنسبة لخطوط التجارة العالمية وتوافر البنية الأساسية والمرافق والنقل والإتصالات وتسهيلات إدارية وسياسية ونظام إقتصادى حر يعتمد على أليات السوق, مما أدي إلي تشجيع إنشاء العديد من المشروعات الصغيرة.

٥- **تجربة ماليزيا:-** تعد ماليزيا من الدول التي لها تجربه رائده في عملية التصنيع حيث طورت صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال وتحديداً الصناعات التكنولوجية التي لها قيمه مضافه كبيرة, وقد مرت **تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل هي:(30-12-2018 www.mida.gov.my)**, مرحلة صناعات إحلال الواردات- مرحلة الصناعات التصديرية- مراحل التصنيع الثقيل - مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة, كما شهدت توسعاً في أستثمارات القطاع الصناعي إذ قام أكثر من١٥ ألف مشروع صناعي بأجمالي رأس مال وصل إلى ٨٠٠ مليار رينغت ماليزي أي ما يعادل ٢٤٦ مليار دولار, ووفرت هذه المشروعات ٢ مليون وظيفة إلى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة وإيجاد قنوات تسويقية جديدة **(درج,٢٠١٥)**, وبالنظر إلى البيئة الاقتصادية نلاحظ أن ما نسبته ٨٥% من المشاريع في ماليزيا هي مشاريع صغيرة الحجم ، ومن هنا كان لابد من دعم وتنمية هذا القطاع وذلك من خلال الأتي:-

أ- خطة في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) والتي تم التركيز فيها على دعم وتنمية الصناعات الصغيرة من خلال برامج تهدف إلى مساعدة الصناعات ذات معدل النمو العالي والموجهه للتصدير لأهميتها في الاقتصاد الماليزي.

ب- خطة في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) والتي تم فيها اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات الأعمال، حيث تعتبر وسيلة ناجحة لزيادة المكون المحلي من المنتجات التكنولوجية ، وتقديم الدعم الفني والتسويقي ومساندة الأبحاث والتطوير**(القواسمة,٢٠١٠).**

المبحث الثاني
المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتلبية إحتياجات العديد من السكان, فهي جانب ضروري في مستقبل مصر.

أولاً:-مفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في مصر:-

١- مفهوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة الذي يميز بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر حسب عدد العاملين، فهو يعرف المؤسسات المتناهية الصغر بأنها تضم حتى ٥ عمال، والمؤسسات الصغيرة تضم حتى ٥٠ عامل، والمؤسسات المتوسطة والكبيرة تضم أكثر من ٥٠عامل.

٢- قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المنشأة المتناهية الصغر بأنها كل شركة أو منشأة فردية يقل رأسمالها المدفوع عن٥٠,٠٠٠ جنيه، والمنشأة الصغيرة بأنها كل شركة أو منشأة فردية لا يقل رأسمالها المدفوع عن٥٠,٠٠٠جنيه ولا يتجاوز المليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على ٥٠عامل **(الأستراتيجية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٣)**.

٣- مفهوم البنك المركزي الذي يوضح أن المشروعات متناهية الصغر هي التي يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠٠,٠٠٠ جنية وعدد العمال بها أقل من ١٠ عمال , بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة فهي التي عدد العمال بها أقل من ٢٠٠ عامل.

ثانياً:- توزيع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر:-

تمتلك مصر٣,٨ مليون مؤسسة غير حكومية,٩٧% منها متناهية الصغر، ٢,٨% صغيرة، وأقل من ١% متوسطة وكبيرة الحجم, ويعمل بها ٧٥% من إجمالي القوى العاملة وتصل نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير منها ١٧% من إجمالي تلك المشروعات، ومن المستهدف تنمية هذا القطاع لزيادة الناتج الصناعي وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب الأستثمارات المطلوبة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية

والتكنولوجية خاصة في المحافظات المستهدفة في التنمية الإقليمية بما يتوافق مع إحتياجات الدولة **(وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦)**, حيث تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة ،نسبة٩٩,٧%من القطاع الخاص، لذلك تقوم الحكومة المصرية بخلق ثقافة ريادة الأعمال.

١- التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

شكل رقم(١) التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٦

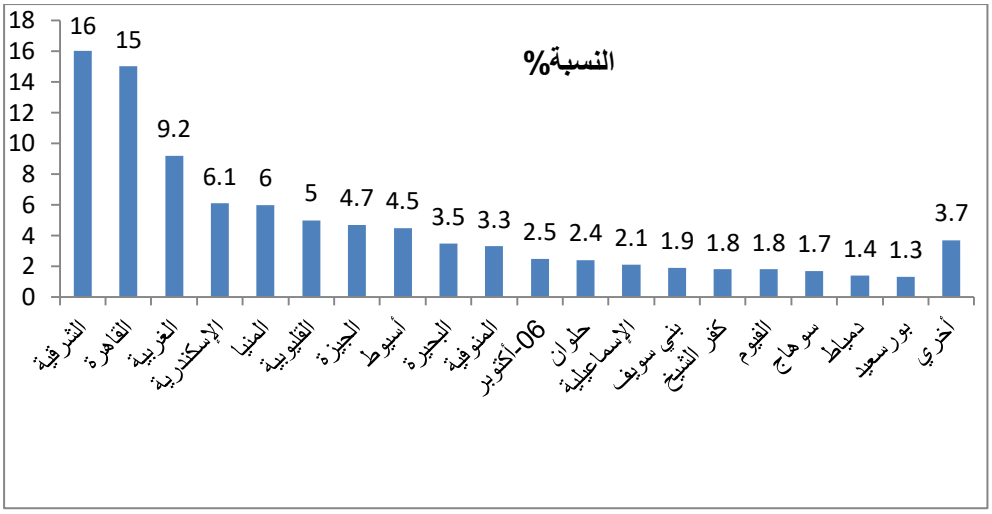

المصدر:-وزارة التجارة والصناعة "إستراتيجية تنمية الصناعة والتجارة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

يوضح الشكل السابق أن النسبة الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقع بمحافظة الشرقية بنسبة ١٦% وتليها القاهرة بنسبة ١٥% وأقل محافظة بورسعيد بنسبة ١,٣% ،حيث نجد أن٩محافظات في الوجه البحري يعمل بها ٤٦% من هذه المشروعات, بينما ٣٠% منها تعمل في تسع محافظات في الوجه القبلي، يليها ٢٢%في المناطق الحضرية ثم ٢% في محافظات الحدود **(الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء ٢٠١٧).**

٢- توزيع المشروعات المتوسطة والصغيرة طبقاً للنشاط الاقتصادي:-

شكل رقم (٢) توزيع المشروعات المتوسطة والصغيرة طبقاً النشاط الاقتصادي

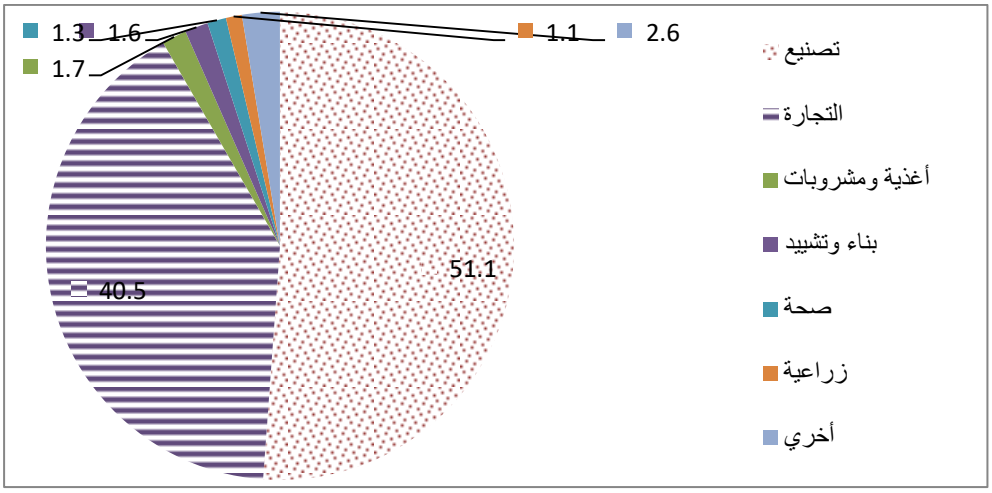

المصدر :وزارة التجارة والصناعة ,٢٠١٧

يتبين من الشكل السابق أن أكبر نسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصنيع بنسبة ٥١,١% يلية نشاط التجارة بمعدل ٤٠,٥% وأقلها في نشاط الزراعة بنسبة١,١%.

٣- توزيع المشروعات طبقاً لعدد العمال وحجم المبيعات:-

جدول رقم(١) توزيع المشروعات المتوسطة والصغيرة طبقاً لعدد العمال وحجم المبيعات

التوزيع طبقاً لعدد العمال		التوزيع طبقاً لحجم المبيعات بالجنية المصري	
البيان	النسبة%	البيان	النسبة%
أقل من ٢٠ عامل	٨٥,٤	أقل من نصف مليون	٥٠,٤
من ٢٠-٣٤ عامل	٥,٨	من نصف مليون لأقل من مليون	٢٧,٤
من ٣٥-٥٠ عامل	٢,٤	من مليون لأقل من ٢٠ مليون	٢٠,٢
أكثر من ٥٠ عامل	٦,٣	أكبر من ٢٠ مليون	٢

المصدر:- تعداد الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء ٢٠١٧

شكل رقم (٣) توزيع المشروعات طبقاً لعدد العمال عام ٢٠١٦

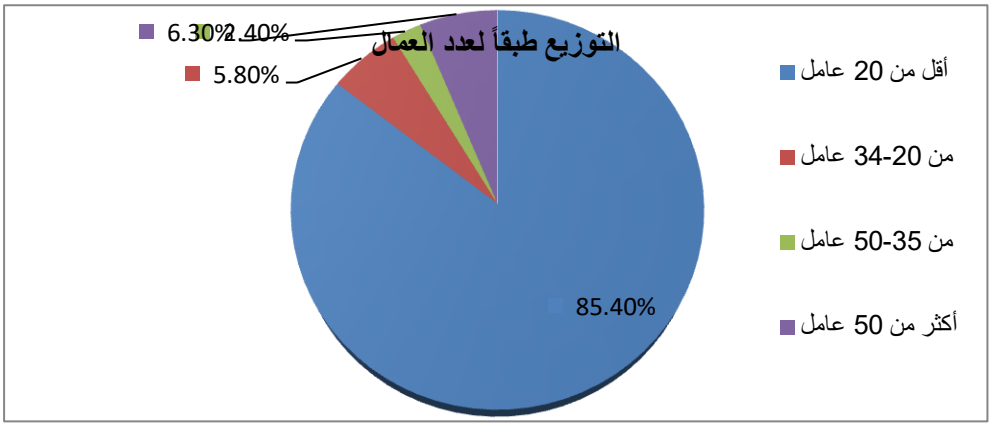

المصدر:- تعداد الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء ٢٠١٧

يوضح الشكل السابق أن الشركات متناهية الصغر تستخدم أكثر من ٧٢% من الذين يعملون خارج القطاع الحكومي، يليها٢١% في الشركات الصغيرة، وأقل من٧% في الشركات المتوسطة والكبيرة.

شكل رقم (٤) توزيع المشروعات طبقاً لحجم المبيعات عام ٢٠١٦

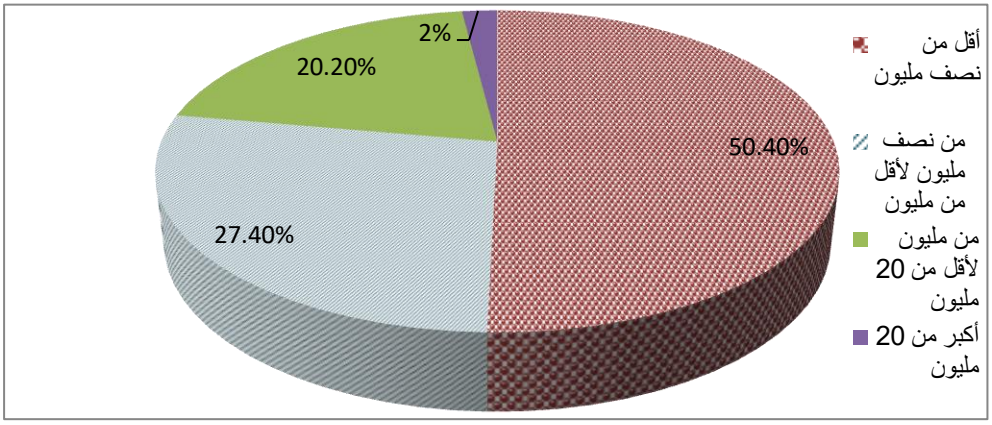

المصدر:- تعداد الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء ٢٠١٧

يوضح الشكل السابق أن النسبة الأكبر ٥٠,٤% من نصيب المشروعات متناهية

الصغر وأقل نسبة ٢% للمشروعات المتوسطة والكبيرة, حيث أن توزيع المنشآت في مصر يميل إلى المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة, ويرجع ذلك إلى إرتفاع معدلات البطالة, فالعديد من الشباب العاطلين عن العمل يتجهون إلى إنشاء شركات خاصة بهم**(Ghoneim,2003)**، عادة في القطاع غير الرسمي, وتؤكد التقديرات أن القطاع غير الرسمي يتراوح من ٦٥-٧٠% من حجم قطاع المؤسسات، كما يوجد حوالي ٤٠,٠٠٠ مشروع في شكل مصانع ومعامل صناعية بأحجام مختلفة, حيث يتراوح حجم القطاع غير الرسمي بين (١,٢-١,٥) تريليون جنية.

٤- توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً للجنس:-

يلاحظ في المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال في مصر تدّني مشاركة المرأة في العمل والملكية التجارية,حيث بلغت قوة العمل في مصر ٢٨,٤ مليون نسمة عام ٢٠١٦منهم ٦,٨ مليون فقط من النساء, فالمرأة أكثر حرمانا من الرجل بسبب الأعراف الإجتماعية، فهي مقيدة بعدم الوصول إلى الخدمات المالية وإلى الأسواق والتكنولوجيا.

شكل رقم (٥) توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً للجنس

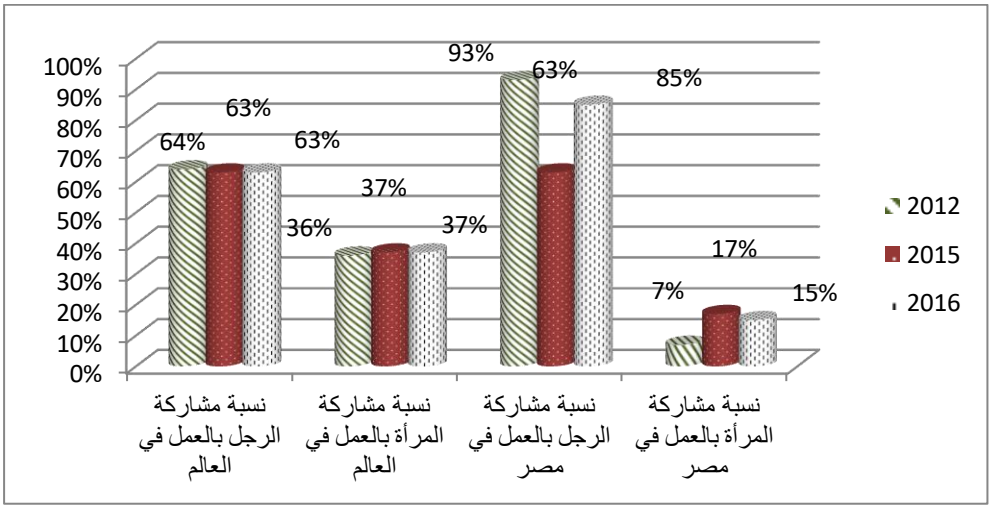

المصدر :- تقرير الرصد العالمي للأعمال الحرة الوطني المصري ٢٠١٦-٢٠١٧

يتبين من الشكل السابق أنه يوجد تطور في نسبة مشاركة المرأة المصرية في ملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث زاد بمعدل ١٠% في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٥).

ثالثاً:- معوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:-

تصنف مصر في تقرير ممارسة الأعمال في المرتبة ١٢٨ بين١٩٠ دولة (https://www.albankaldawli.org25-2-2019) بعد أن كانت في الترتيب ١٢٢ عام ٢٠١٧,مما يؤكد التحديات التي تواجه نمو القطاع الخاص والتنمية, ومنها الصعوبات التنظيمية , ودفع الضرائب وتنفيذ العقود, ومعوقات تمويلية, كما تصنف مصر في الربع السفلي في معظم المقاييس **(تقرير الرصد العالمي, ٢٠١٧)**, حيث يوضح أن أقوى المجالات هي في البنية التحتية المادية وديناميكيات السوق الداخلية، في حين أن أضعف المجالات هي في تعليم ريادة الأعمال في المدارس ومراحل ما بعد المدرسة ونقل البحث والتطوير, وبمقارنة النقاط التي أحرزتها مصر لمدة ٥ سنوات من ٢٠١٣-٢٠١٨ نجد تراجع في عدة مجالات, حيث أن مستوي التغيير في السوق سريع, وقد تم عمل تحسينات في بعض المجالات ،كما وجد أن المعايير الثقافية والإجتماعية تعكس وعيًا أكبر بأهمية ريادة الأعمال**(Arend,2005)**، وأنتعش أيضًا تمويل ريادة الأعمال في عام٢٠١٦ بعد إنخفاضه عام ٢٠١٥ , بفضل مبادرة إقراض المشروعات المتوسطة والصغيرة من البنك المركزي,مما أدي الي توافر تصور إيجابي لرجال الأعمال للإصلاحات الحكومية,من حيث القوانين واللوائح **(Douglas,2012)**, مما يؤكد ضرورة التنسيق بين جميع الوزارات والإجهزة الحكومية المعنية.

رابعاً:- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:-

١- الصندوق الإجتماعي للتنمية:-

جدول رقم(٢) إجمالي القروض من الصندوق الإجتماعي للتنمية وعدد المشروعات التي قام بتمويلها وإجمالي فرص العمل المتاحة منها خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

السنة	إجمالي القروض بالمليون	الأهمية النسبية %	عدد المشروعات بالألف	الأهمية النسبية %	إجمالي فرص العمل بالألف	الأهمية النسبية %
٢٠٠٥	٩٩٧,٩٩	٤,٩١	١٤٦,٤٢	٧,٥٠	٢٣٨	٨,٥٢
٢٠٠٦	١٠٣٠,٧٤	٥,٠٧	١٦٨,٨٣	٨,٦٥	٢٦٨	٩,٦٢
٢٠٠٧	١٠٢٧,٣٧	٥,٠٥	١٧٨,٩٤	٩,١٧	٢٧٦	٩,٨٨
٢٠٠٨	١٢٩٠,٣٥	٦,٣٥	٢٠٢,٨٠	١٠,٤٠	٣١٦	١١,٣٤
٢٠٠٩	١٠٣٤,٣٦	٥,٠٩	٢٠٣,١	١٠,٤١	٢٨٤	١٠,١٨
٢٠١٠	١١١٦,٧٢	٥,٤٩	١٦٥,٣٥	٨,٤٨	٢٢٩	٨,٢٠
٢٠١١	١٧٥٩,٨١	٨,٦٦	١٤٥,١٤	٧,٤٤	٢١٨	٧,٨٢
٢٠١٢	٢١٧٥,٠٣	١٠,٧	١٦٦,٣١	٨,٥٣	٢١٤	٧,٦٦
٢٠١٣	٢٣٧٥,٨٣	١١,٦٩	١٨٦,٨١	٩,٥٨	٢٣٠	٨,٢٣
٢٠١٤	٣٠٣٠,١١	١٤,٩١	١٧٨,٤١	٩,١٥	٢١٨	٧,٨٢
٢٠١٥	٤٤٨٧,٩٢	٢٢,٠٨	٢٠٧,٦٢	١٠,٦٤	٢٩٩	١٠,٧٣
الإجمالي	٢٠٣٣٦,٢٣	%١٠٠	١٩٥٠,٣٥	%١٠٠	٢٧٩٠	%١٠٠

المصدر:-الصندوق الإجتماعي للتنمية بيانات غير منشورة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

يوضح الجدول السابق أن إجمالي القروض تزيد بمعدل متزايد خلال الفترة كاملة ووصلت إلي أقصاها في ٢٠١٥ بمعدل ٢٢,٠٨%, وكذلك عدد المشروعات ١٠,٦٤%(٢٠٧,٦٢ ألف مشروع), بينما نجد أن فرص العمل المتاحة من خلال هذه المشروعات كانت في تزايد حتي عام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلي أقصاها ١١,٣٤% ثم بدأت تتناقص حتي عام ٢٠١٤ بسبب ما مرت به الدولة من ظروف سياسية ثم زادت مرة أخري عام٢٠١٥ لتصل إلي ١٠,٧٣% حيث ٢٩٩ ألف فرصة عمل(**سعد,٢٠١٧**), وقد بلغ إجمالي المنصرف للمستفيد النهائي عام ٢٠١٦ حوالي

٣,٨ مليار جنية, حيث تم تمويل ٢٠٤ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر, وتوفير حوالي ٢٦٥ ألف فرصة عمل, كما بلغ إجمالي المنح المنصرفة علي مشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب مبلغ ٦٧٤ مليون جنية وفرت أكثر من ٨٦ ألف فرصة عمل **(دليل النواب,٢٠١٧),** وفي أبريل ٢٠١٧ صدر قرار بإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتولي هذا الجهاز كافة أختصاصات الصندوق الإجتماعي للتنمية,حيث قام بضخ تمويل بحوالي ٥,٤ مليار جنية

جدول رقم(٣) نتائج أعمال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٧

الأنشطة	إجمالي المنصرف الفعلي للمستفيد النهائي			المنصرف الفعلي للأناث			عدد الأناث	تمويل الأناث
	التمويل بالمليون جنية	عدد المشروعات	فرص العمل	التمويل بالمليون جنية	عدد المشروعات	فرص العمل	%	%
المشروعات الصغيرة	٢٠٥٦,٢	١٢,٦٧٨	٤٦,٩٤١	٤٣١,٩	٣٧٥٢	٩٥٩١	٢٩,٦	٢١
إقراض مباشر للمشروعات الصغيرة	٧٦٠,٤	٣,٤٩٢	١٧,١٧٤	٢٩٠,٧	١٢٠٥	٦٣٢١	٣٤	٣٨
الإقراض للمشروعات المتناهية الصغر	٢٢٤٨,٣	٢٣٢,٦٨٦	٢٧٥,١١١	٩٢٦	١١٩,٤٨٣	١١٠,٩١١	٥١	٤١
إجمالي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر	٥٠٦٤,٩	٢٤٨,٨٥٦	٣٣٩,٢٢٦	١٦٤٨,٦	١٢٤,٤٤٠	١٢٦,٨١٤	٥٠	٣٢
إجمالي البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب	٢٣٧,٦		٣,٣١٦,٣٠			١,٨٩٤,٩٥٥	٥٧	

المصدر:- جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر,٢٠١٧

يوضح الجدول السابق إن الجهاز قد منح قروض لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تقدر ب٥,١ مليار جنية لتمويل ٢٤٩ ألف مشروع وفرت حوالى٣٣٩ ألف فرصة عمل وبلغت نسبة الأناث٥٠% من إجمالى عدد المشروعات, كما منح ٣٣٧,٦ مليون جنية لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية وفرت ٣٣,١٦٣ فرصة عمل بلغت نسبة فرص العمل الموجه للأناث منها ٥٧% من إجمالى فرص العمل.

٢-القطاع المصرفي:- حيث تقوم العديد من البنوك التجارية لتخصيص أقسام جديدة لتمويل هذا القطاع طبقاً لتوجيهات البنك المركزي التي من أهمها منح قروض لهذه المشروعات بفائدة لا تزيد عن ٥%

٣-شركات التمويل الخاصة:- وهذه الشركات تخضع لقواعد وأحكام الهيئة العامة للرقابة المالية وعددها ٣ شركات ولها ٢٣٩ فرع بإنحاء الجمهورية حيث تقدم الخدمات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة لكن بمعدل فائدة مرتفع يتناسب مع المخاطر المصاحبة لكل مشروع, وبلغت حجم المحفظة التمويليه لهذه الشركات١,٦٥ مليار جنية, حيث تمثل نسبة ٣٠% من إجمالي التمويل متناهي الصغر, وقد ساهمت في ٤١٠ ألف مشروع.

٤-الجمعيات والمؤسسات الأهلية:-وهي المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات متناهية الصغر في مصر وتنقسم إلي ٣ أنواع:-

**المحفظة التمويلية أكثر من ٥٠ مليون جنية وعدد هذا النوع ١٣ جمعية وتبلغ محفظتها ٣ مليار جنية, وتمثل نسبة ٥٤% من إجمالي التمويل للقطاع متناهي الصغر وعدد المستفيدين ١٢٨ مليون مشروع.

** المحفظة من ١٠ مليون الي ٥٠ مليون جنية وأرصدة تمويلها ٤٧٠ مليون جنية وتساهم ب٨,٥%من إجمالي التمويل, والمستفيدين ١٨٧ ألف

المحفظة التمويلية أقل من ١٠ مليون جنية وتساهم ب٧,٨% من إجمالي التمويل وتخدم ١٣٢ ألف مشروع(دليل النواب,٢٠١٧**).

خامساً:-مساهمة المشروعات المتوسطة والصغيرة في التنمية الاقتصادية:-

التنمية الاقتصادية هي عملية مخططة في مجالات متعددة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفة وظروف أفراده من خلال مواجهة مشاكل المجتمع, وتحقيق الأستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية, بما يحقق التقدم للمجتمع وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجة عام وفى التنمية الصناعية بوجه خاص ، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص, فهي تساهم بأكثر من٦٠%من إجمالي الناتج المحلي , وأكثر من٧٥% من إجمالي العمالة, فهي تمثل الأساس الذي تقوم

عليه التنمية الشاملة حيث تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق التوازن الإقليمي للتنمية الشاملة وتقليل الفوارق بين الريف والحضر(**Kahrmenn,2006**)، ولها العديد من الآثار الاقتصادية فهي تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية .

١- تعظيم الناتج الإجمالي:-

تساهم هذه المشروعات فى تعظيم الناتج الإجمالى من خلال مقدار القيمة المضافة التي تولدهاهذه المشروعات من عملياتها الإنتاجية وتضيفها إلى الناتج المحلى، وكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما أكد ذلك على أهميتها فى توليد الدخل القومي.

شكل رقم (٦) مساهمة المشروعات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد المصري

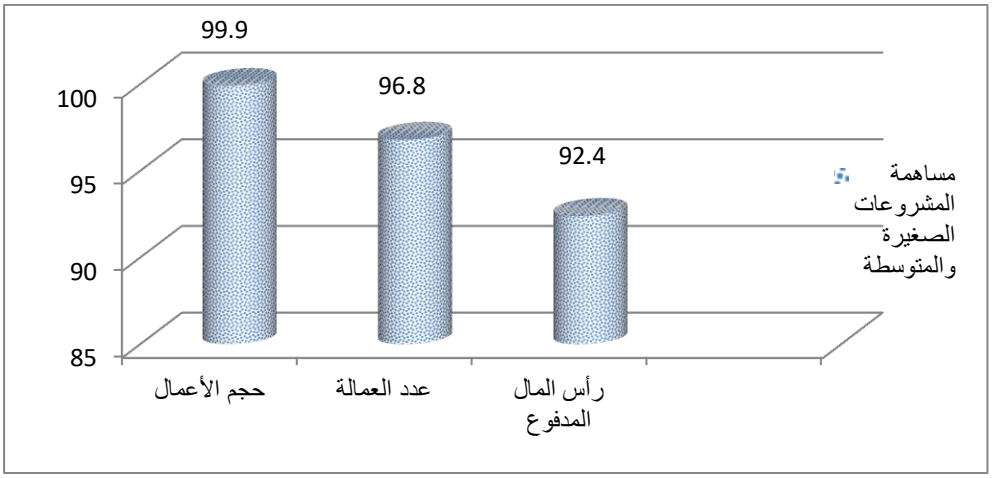

المصدر : تعداد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام٢٠١٢

يوضح الشكل السابق أنه تمثل هذه المشروعات طبقاً لحجم الأعمال ٩٩,٩% ، و٩٦,٨% طبقاً لعدد العمالة و تساهم بأقل من٧٥% من إجمالي تحصيل الضرائب، و بنسبة ٢١% فقط من القيمة المضافة ،كما تمثل هذه المشروعات ٩٢,٤% طبقاً لرأس المال المدفوع, ويأتي نصف القيمة المضافة من المشروعات الكبيرة، بينما توفر المشروعات المتوسطة أقل من٦% ، تليها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تساهم بنسبة٣٢% -١٣% على التوالي وبناء على ذلك، ينبغي وضع سياسة

وطنية تشجع هذا القطاع على إضفاء الطابع الرسمي على عملياته ، لتعظيم مساهمته في الاقتصاد الوطني

جدول رقم(٤) مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في متوسط الدخل السنوي للأسرة وفي الناتج المحلي الإجمالي في الفترة(٢٠٠٨-٢٠١٥)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي%	متوسط الدخل السنوي للأسرة بالجنية المصري		
		الحضر	الريف	الإجمالي
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦١,٩	٤٧٥٤,٤	٢٠٧٨,٩	٣٢٩٤,٠
٢٠١١/٢٠١٠	٦٢,٣	٥٦٤٦,١	٢٦٧٦,٥	٤٠١٥,٢
٢٠١٣/٢٠١٢	٦٠,٨	٦٥٣٠,٩	٣١٨٧,٧	٩٧١٨,٦
٢٠١٥/٢٠١٤	٦٦	٩٨٠٦,٨	٥٥٩٧,٢	١٥٤٠٤,٠

المصدر:- الكتاب الإحصائي السنوي- مؤشرات عامة ,٢٠١٨.

يتبين من الجدول السابق أن نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي أنخفضت في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ وذلك بسبب الظروف السياسة حيث يجب الحفاظ علي أستقرار المناخ السياسي**(Sewamala,2006)** ثم زادت مرة أخري لتصل إلي ٦٦% عام ٢٠١٤-٢٠١٥ وواصلت الإرتفاع الي أن بلغت ٦٩% عام ٢٠١٧, كما نجد أن لها دور كبير في أرتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة سواء في المدن أو الريف حيث أرتفع من ٣٢٩٤جنية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لتبلغ ١٥٤٠٤ جنية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ أي أرتفعت بنسبة ٧٩% خلال ٧سنوات فقط.

٢- مواجهة مشكلة البطالة:-

تستخدم الصناعات الصغيرة تكنولوجيا إنتاجية بسيطة نسبيا و تتميّز بأنها تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءا من البطالة وتعمل على الحد من الطلب على الوظائف الحكومية, ، حيث توفر هذه المشروعات فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات ، وبصفة خاصة الإناث والشباب والقادمين من المناطق الريفية غير المؤهلين للإنضمام إلى المشروعات الكبيرة فقد بلغ معدل البطالة بين الأناث ١٩,٣% عام ٢٠٠٨وأرتفعت إلي ٢٤,٢% عام ٢٠١٣ ثم بدأت تنخفض لتصل إلي ٢٣,١% عام ٢٠١٧, وذلك سببه الرئيسي هو أرتفاع نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للأناث إلي ٦٩% عام

٢٠١٨, كما بلغت نسبة القروض متناهية الصغر الموجهة للأناث ٥١% ,ومن خلال الجدول التالي نوضح أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل.

جدول رقم(٥) عدد المشروعات وفرص العمل بها وإجمالي الأجور مقسمة مشروعات صغيرة ومتوسطة للعام ٢٠١٢-٢٠١٣

نوع المشروعات	عدد المشروعات	عدد العاملين	إجمالي الأجور مليار جنية	الأنتاج التام بالمليار جنية	القيمة المضافة بالمليار جنية
المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	٢,٤مليون	٦,٣ مليون	٣٦,٤	٤٠٣,٨	٢٨٢,٣
المشروعات المتوسطة	٤,٧ ألف	٣٢٢,٦ ألف	٨,١	٩٨,٧	٧٧

المصدر:- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء, التعداد الاقتصادي ٢٠١٢-٢٠١٣

يتبين من الجدول السابق أن مساهمة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في توفير فرص العمل٦,٣ مليون أضعاف نسبة مساهمة المشروعات المتوسطة ٣٢٢,٦ ألف مما يؤكد دورها في تخفيض معدل البطالة الذي أنخفض من ١٣,٢% عام ٢٠١٣ ليصل إلي ١٢,٥% عام ٢٠١٦**(مصر في أرقام,٢٠١٨)** ثم ١١,٣% عام ٢٠١٨

جدول رقم(٦) العاملين مقسمين قطاع عام وخاص ومعدل البطالة الفترة (٢٠١٣-٢٠١٦)

البيان (الوحدة بالألف)	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
العاملين بالقطاع العام والحكومي	٧١٩٢	٦٨٠٤	٦٦٩١	٦٠٨٠
العاملين بالقطاع الخاص	١٦٧٨١	١٧٤٩٥	١٨٠٨٨	١٩٢٥١
إجمالي العاملين	٢٣٩٧٣	٢٤٢٩٩	٢٤٧٧٩	٢٥٣٣١
معدل البطالة %	١٣,٢	١٣,٠	١٢,٨	١٢,٥

المصدر:- Egypt in Figures 2018

يوضح الجدول السابق أن نسبة العاملين بالقطاع الخاص تصل إلي ٧٦,٤% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٦, والنسبة الأكبر من هذا القطاع كما أوضحنا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة, بينما نسبة العاملين بالقطاع الحكومي لا تتعدي ٢٢,١% فقط **(الجهاز المركزي,٢٠١٧)**.

٣- مواجهة مشكلة الفقر:-

المشروعات الصغيرة لها أثر مباشر فى تحسين الأوضاع المعيشية لعدد كبير من المواطنين ، فهى تعمل على خلق تنمية حقيقية للمجتمع بهدف رفع مستوى معيشة الشريحة التي تعمل بها وتشجعها على العمل الحر, ونجد بنك ناصر الإجتماعي يهدف إلى المساهمه فى توسيع قاعدة التكافل الإجتماعى بين المواطنين كما يهدف إلى توفير فرص عمل والمساهمه فى حل مشكلات المجتمع (الفقر – البطالة) , حيث يقوم بتمويل مشروعات تمليك وسائل الإنتاج للفقراء القادرين على العمل من خلال قروض للمشروعات متناهية الصغر فى حدود ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ جنيه من خلال ١٠٠ فرع فى القرى والمدن فى جميع إنحاء الجمهورية ,ومتابعة هذه المشروعات**(Conference Docoument,2007)** من خلال مسئول عنها مؤهل علميا وإجتماعيا واقتصاديا **(عبد الدايم,٢٠١٧)**

شكل رقم (٧) معدل الفقر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

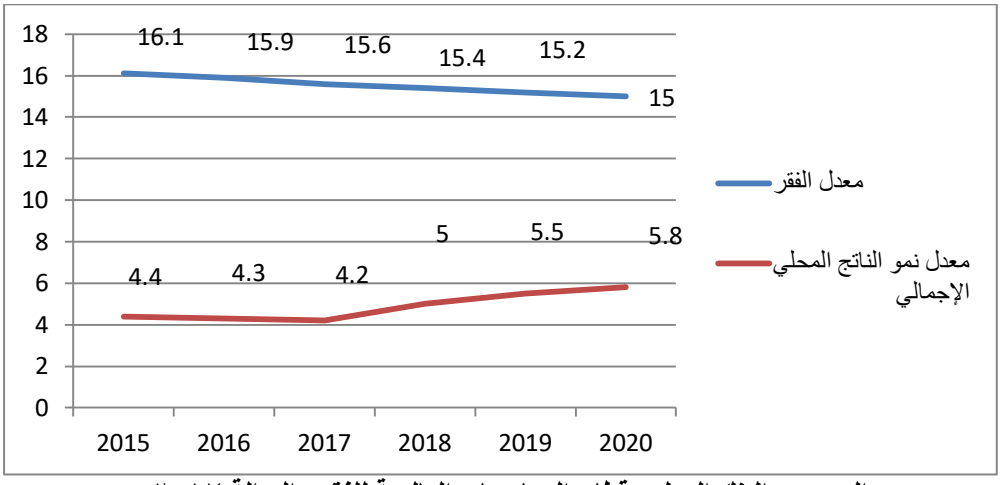

المصدر:-البنك الدولي, قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة,٢٠١٧

يوضح الشكل السابق أن الناتج المحلي الإجمالي أرتفع ليبلغ ٥% عام ٢٠١٨ ومن المتوقع أن يصل إلي ٥,٨% عام ٢٠٢٠ , والسبب الأساسي في ذلك هو زيادة

الأستثمارات الخاصة التي ٩٩% منها مشروعات صغيرة ومتوسطة, كما نجد إنخفاض معدلات الفقر(علي أساس ٣,٢ دولار للفرد في اليوم وفقاً لتعادل القوة الشرائية عام ٢٠١١) من ١٦,١% عام ٢٠١٥ لتصل إلي ١٥,٤% عام ٢٠١٨ وتتفاوت نسبة الفقر ما بين المحافظات الحضرية ٦,٦% والمناطق الريفية٤١,٤% **(ابراهيم,٢٠١٨)**, ومن المتوقع أن تصل إلي ١٥% فقط عام ٢٠٢٠ وذلك بتخفيف الآثار السلبية علي الفئات الضعيفة والطبقات المتوسطة من خلال قدرة القطاع الخاص وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي خلق الوظائف وبالتالي تحسين مستوي المعيشة لا سيما للشباب والأناث, من حيث أرتفاع مستوي الأنفاق علي الأسرة, وتعليم الأبناء والرعاية الصحية.

خاتمة البحث وتشمل أهم النتائج والتوصيات:-

نستخلص من هذا البحث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر ٩٠% من فرص العمل نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، كما تحقق قدرا أكبر من الأستقرار الإجتماعي وتحسين مستوي المعيشة مما يقلل من معدلات الفقر المتوقع أن تصل الي ١٥%.

أولاً النتائج:- توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها ما يلي:-

١- من أهم النتائج التي حققتها تجارب بعض الدول الآسيوية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة زيادة عددها إلى إجمالي عدد المشاريع ففي اليابان تصل إلي ٩٩,٧% وفي كوريا الجنوبية ٩٩,٩%، وبالتالي زيادة حجم الأستثمارات وخلق فرص عمل إلي ٧٠,٢% في اليابان و٨٧,٥% في كوريا الجنوبية،والمساهمة في زيادة الصادرات حيث بلغت ٥١,١% في اليابان و٣١,٩% في كوريا الجنوبية, والناتج المحلي الإجمالي،والتطور التكنولوجي, وأهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة بصفة عامة سواء في

الدول المتقدمة أو النامية هي صعوبة الحصول على التمويل، وأرتفاع تكاليف التشغيل.

٢- تصنف مصر في تقرير ممارسة الأعمال في المرتبة ١٢٨ بين ١٩٠ دولة عام ٢٠١٨,بعد أن كانت في الترتيب ١٢٢ عام ٢٠١٧, مما يؤكد التحديات التي تواجه نمو القطاع الخاص والتنمية, بينما أنتعش تمويل ريادة الأعمال في عام٢٠١٦ بعد أنخفاضه عام ٢٠١٥ , وقد منح جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٧ قروض تقدر ب٥,١ مليار جنية لتمويل ٢٤٩ ألف مشروع, كما منح ٣٣٧,٦ مليون جنية لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية.

٣- أنخفض معدل البطالة بين الأناث من ٢٤,٢% عام ٢٠١٣ إلي ٢٣,١% عام ٢٠١٧, وذلك سببه الرئيسي هو أرتفاع نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للأناث إلي ٦٩% عام ٢٠١٨, كما بلغت نسبة القروض متناهية الصغر الموجهة لهم ٥١%, كما أنها ساهمت في توفير فرص عمل ل٦,٣ مليون مما يؤكد دورها في تخفيض معدل البطالة الذي أنخفض من ١٣,٢% عام ٢٠١٣ ليصل إلي ١١,٣% عام ٢٠١٨ **مما يؤكد صحة الفرض الأول وهو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة البطالة في مصر.**

٤- نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في مصر بلغت ٦٩% عام ٢٠١٧, كما نجد أن لها دور كبير في أرتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة بنسبة ٧٩% خلال ٧سنوات فقط, كما نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع ليبلغ ٥% عام ٢٠١٨ ومن المتوقع أن يصل إلي ٥,٨% عام ٢٠٢٠ , والسبب الأساسي في ذلك هو زيادة الأستثمارات الخاصة ومنها ٩٩% مشروعات صغيرة ومتوسطة, كما نجد أنخفاض معدلات الفقر من ١٦,١% عام ٢٠١٥ لتصل إلي ١٥,٤% عام ٢٠١٨ وبالتالي تحسن مستوي المعيشة, , **مما**

يؤكد صحة الفرض الثاني وهو أنه توجد علاقة أرتباط قوية بين فعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية.

ثانياً التوصيات:- من خلال النتائج توصلت الدراسة إلي التوصيات التالية:-

١- إلزام الجهات التمويلية بالتوسع في تقديم خدماتها الإقراضية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الصناعية، وإعطاء فترات سماح أطول، نظرا لمساهمتها في إستيعاب البطالة وزيادة الإنتاج وتقليل الواردات، وتوفير العملات الصعبة.

٢- توفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة, وخاصة نظم الإدارة الحديثة, وتقديم الإستشارات الفنية والمالية والإدارية والتسويقية المجانية لهذه المشروعات.

٣- الأطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والأستفادة من تجاربهم في تنمية وتطوير هذا القطاع.

٤- إقامة المعارض المحلية والأشتراك في المعارض الدولية المتخصصة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتزويدها بالمعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية، والدول المحتملة للصادرات.

٥- تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية.

٦- تذليل معوقات نجاح المشروعات الصغيرة، وإنشاء حاضنات المشروعات لمساعدة أصحاب المشروعات الجديدة .

الدراسات المستقبلية المقترحة:- ضرورة توافر الأبحاث التي توضح دور الدولة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأيضاً أثر هذة المشروعات علي البيئة المحيطة ودور الشباب والأناث في تطوير وإدارة هذه المشروعات.

قائمة المراجع

أولا:- الكتب العربية:-

١- ليث القهبوي, بلالك الوداني"المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية", دار الحامد للنشر,عمان, الأردن,٢٠١٢.

٢- محمد البلتاجي"المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق والتحديات" دار الشروق الدولية, القاهرة, مصر, ٢٠١٢.

٣- هايل عبد المولي طشطوش"المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية" دار الحامد , عمان , الأردن,٢٠١٢.

ثانياً:-التقارير:-

٤- إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٢-٢٠١٧.

٥- إستراتيجية (٢٠١٦-٢٠٢٠),وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦.

٦- الإستراتيجية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٣) ,وزارة التجارة والصناعة,٢٠١٧.

٧- البنك الدولي, قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة, ٢٠١٧ .

٨- الصندوق الإجتماعي للتنمية بيانات غير منشورة للفترة(٢٠٠٥-٢٠١٥).

٩- الكتاب الإحصائي السنوي – مؤشرات عامة,٢٠١٨.

١٠-بنك الاستثمار القومي-قطاع الاستثمار والموارد العدد٨, ٢٠١٧.

١١-تقرير الرصد العالمي للأعمال الحرة المصري ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٢-جهاز تنمية المشروعات, نتائج التمكين الاقتصادي للمرأة, ٢٠١٧.

١٣-دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة في مصر,٢٠١٧.

ثالثاً:- الأبحاث:-

١٤-أشرف محمد دوابة"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مجلة البحوث الإدارية, العدد الرابع، أكتوبر٢٠٠٦ .

١٥-بوهنة علي، بلحاج فراجي "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية" الملتقى الوطني, جامعة سعيدة، الجزائر,٢٠١٠ .

١٦-ثائر محمود رشيد وأخرون" إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية" ، مجلة جامعة الإنبا ،المجلد ٥ ،٢٠١٣.
١٧-حافظ دويدار , عزة ابراهيم عمارة" المشروعات الصغيرة في ريف مصر وكيفية تطويرها"مجلة مصر المعاصرة,العدد ٤٩٢,أكتوبر ٢٠٠٨.
١٨-حسين عبد المطلب الأسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر, كتاب الأهرام الاقتصادي, العدد٢٢٩ ,القاهرة ٢٠٠٦.
١٩-حسين عبد المطلب الأسرج" تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة" ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، مارس ٢٠١٣
٢٠-زكية مقري، نعيمة ويحياوي، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة ",الملتقى الدولي بجامعة المسيلة, الجزائر ,٢٠١١.
٢١-سماح مصطفي عبدالغني" تفعيل دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مصر", مجلة البحوث المالية, المجلد الأول,٢٠٠٧.
٢٢-سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة ، وزارة الاقتصاد ، فلسطين،٢٠١٠.
٢٣-علي أحمد درج "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً" مجلة جامعة بابل , العدد ٣, المجلد ٢٣, ٢٠١٥.
٢٤-عمر خلف فزع "مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٣.
٢٥-مصطفي ابراهيم"خريطة الفقر في مصر مؤشرات ومقترحات", المعهد المصري للدراسات , تقارير اقتصادية ٢١ -١٢-٢٠١٨.
٢٦-هبه عبد الدايم"المشروعات الصغيرة والمتوسطة", دراسات دورية,إدارة الدعم الفني للاستثمار, بنك الاستثمار القومي, العدد ٣, فبراير ٢٠١٧.

رابعاً:- الرسائل:-

٢٧-جمال عبد الحكيم سعد" المشروعات الزراعية الصغيرة وأثرها علي التنمية الاقتصادية", رسالة ماجستير,جامعة عين شمس, ٢٠١٧.
٢٨-سعيد كامل فخري الدهشان" التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية " رسالة ماجستير ,كلية التجارة, الجامعة الأسلامية, غزة ٢٠١٧.

٢٩-كفاح هشام أبو ناجي"الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد ", رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية,غزة,٢٠١٤.
٣٠-ميسون محمد القواسمة"واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة "رسالة ماجستير,جامعة الخليل , فلسطين , ٢٠١٠.

خامساً:- المراجع الأجنبية:-

1-Ahmed Ghoneim, SMEs as copyright owners and copyright users, center for International private Enterprise, Cairo, Egypt, Economic Reform Journal, Issue,No.8,January 2003,p2.

2- BERNARD, A. B., JENSEN, J. B., REDDING, S. J. & SCHOTT, P. K. 2007. The Journal of Economic Perspectives, 21, 105-130.

3-Conference Document, 'Laxation of Small and Medium Enterprises" Argentina, October, 2007.

4- Douglas H.Shulman and peterveld,"Influencing the compliance Environment for Small and Medium Enterprises"OECD Working Paper, No8, January, 2012,p40.

5- Egypt in Figures 2018.

6-Fred M Sewamala, Using individual Development accounts, Journal of Developmental Entrepreneurship, Vol11, No2, 2006

7-Friedrich Kahrmenn, The dilemma of Small business in Mozambique, Journal of Publics, May 2006, p.p79-84. https://www.albankaldawli.org 25-2-20198-

9- http://www.mti.gov.eg11-12-2018

10-SME in Japan growth driver, 2010 Economist Intelligence Unit

11-Richard, Arend, Small business and Supply chain management, Journal of business venturing, May, 2005.

12- Sung-Youn, O. (2011, 24 March). Economy South Korea. Date: 14 June 2016, website: www.colombo-plan.org

13-UNDP, Egypt human Development report (EHDR), 2005, P99.

14-Yank, Junsok (2009), Small and Medium Enterprises (SME) Adjustments to information Technology (IT) in Trade Facilitation: *The South Korean Experience*, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade working paper Series.

15- www.chusho.meti.go.jp/sme_english/outline Small and Medium sized enterprises Agency (2013).

16- www.mida.gov.my 10-2-2018.